Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (102) المجلد (2) كانون الاول 2024

واقع القطاع الصناعي الخاص في محافظة ديالئ واستراتيجيات النهوض به (رؤية مستقبلية)

م.م مياده فرحان حميد
جامعة ديالى / كلية التربية الاساسية

أ.د. محمد يوسف حاجم
جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانية

Abstract

The industries affiliated with the private sector are the main engine for economic and industrial development, through their effective role in forming the domestic product. That is, the industrial activities represented by the private sector are considered at the present time as one of the basic foundations for building a national economy that reflects positively on enhancing the levels of spatial development of industry in general. In addition, it has an importance that lies in its influential role in protecting the national industry by increasing exports and reducing imports. It also has a role in absorbing the huge numbers of manpower, and therefore the industry in Diyala Governorate suffers from many problems that have caused a severe decline in economic performance, including: destruction of infrastructure, The weakness of the local market and the deterioration of consumers' living conditions, in addition to other problems related to laws and legislation, and the lack of a strategic vision for industrial development that is compatible with the reality of industry in Diyala Governorate.

Accordingly, it is necessary to prepare the initial requirements to create a suitable environment for reforming the national industry, and to identify the most important strategies that must be worked on as important priorities to advance the industry and enable it to overcome its crisis and the challenges it faces. Hence, there must be a future industrial vision aimed at building an advanced industrial sector in Diyala Governorate, It determines the long-term directions of the industry, which constitutes a general framework for the directions of industrial plans and a criterion for choosing its policies in a way that ensures their integration to achieve the goals. It requires many plans, and among the requirements for the advancement and development of industries belonging to the private sector in order to enhance their competitiveness, it has become an urgent necessity that cannot tolerate procrastination. Rather, it has become a national mission. In all its dimensions (political, economic, social).

Email:
Mayadafarhan5@gmail.com
drmyhsn64@gmail.com

Published: 1- 12-2024

Keywords: واقع - القطاع الصناعي- الخاص- استراتيجيات النهوض به

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

تعد الصناعات التابعة للقطاع الخاص المحرك الأساس للتنمية الاقتصادية والصناعية ،وذلك من خلال دورها الفعال في تكوين الناتج المحلي،إي إن الأنشطة الصناعية التي يمثلها القطاع الصناعي الخاص تعتبر في الوقت الحاضر احد المرتكزات الأساسية لبناء اقتصاد قومي ينعكس بشكل ايجابي على تعزيز مستويات التنمية المكانية الصناعة بشكل عام فضلا عن ذلك فان لها أهمية تكمن في دورها المؤثر في حماية الصناعة الوطنية وذلك بزيادة الصادرات والتقليل من الاستيرادات ،كما لها دور في استيعاب الإعداد الهائلة من الأيدي العاملة ، وعلية فان الصناعة في محافظة ديالئ تعاني الكثير من المشاكل التي سببت انخفاض شديدا في الأداء الاقتصادي ومنها تدمير البنى التحتية ،وضعف السوق المحلية وتدهور الوضع ألمعاشي للمستهلكين ،فضلا عن المشاكل الأخرى المتعلقة بالقوانين والتشريعات وعدم وجود رؤية إستراتيجية خاصة بالتنمية الصناعية تتلائم مع واقع الصناعة في محافظة ديالئ.

وبناء على ذلك يستوجب تهيئة المستلزمات الأولية لخلق بيئة مناسبة لإصلاح الصناعة الوطنية، وتحديد أهم الاستراتيجيات التي لابد من العمل عليها بوصفها أولويات مهمة للنهوض بالصناعة وتمكينها من تجاوز أزمتها والتحديات التي تواجهها ، ومن هنا لابد إن تكون رؤية صناعية مستقبلية تهدف إلى بناء قطاع صناعي متطور في محافظة ديالئ ،وتحدد التوجهات البعيدة المدى للصناعة ،مما يشكل إطارا عاما لتوجهات الخطط الصناعية ومعيارا لاختيار سياستها بما يضمن تكاملها لتحقيق الأهداف تحتاج إلى خطط عديدة ،ومن متطلبات النهوض بالصناعات التابعة للقطاع الخاص وتطويرها من اجل تعزيز قدرتها التنافسية أصبح ضرورة ملحة لا تتحمل التسويف بل أنها أصبحت مهمة وطنية بكافة إبعادها(السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية).

المقدمة

اثبتت الدراسات على قدرة القطاع الصناعي الخاص في تفعيل الدورة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية فضلاً عن المحافظة على الجودة وتوفير فرص العمل للقادرين عليه ، اذ يعتبر قوة اقتصادية مهمة وفاعلة وحقيقة قائمة على خريطة الاقتصاد الوطني في حال توافر الظروف الملائمة له إذا ما علمنا أن الصناعيين العراقيون يمتلكون حسن التنظيم والوعي والتخطيط في عملهم ولهذا وجب دراسة واقع هذا القطاع والتعرف على امكاناته والوقوف على حقيقة تأثيره بغية الوصول إلى تصور حقيقي وواقعي فالمؤشرات كافة تدل وتعكس واقع متدهور يقترب من درجة إعادة النظر بالقطاع الخاص في منطقة الدراسة ومن هنا ينبغي ترقية القطاع الصناعي الخاص وزيادة قدرته على التوسع في التوظيف من اجل دفع عملية النمو لمواجهة التقلبات الاقتصادية ويتم

ذلك في وجود بيئة اقتصادية مستقرة وإطار تنظيمي وتشريعي مستقر مدعوم بسياسات مالية واقتصادية فعالة فضلا عن تشريعات تدعم حقوق الملكية مع سيادة القانون بتطوير وسائل تنفيذه وتطبيقه .

ان واقع مازال القطاع الصناعي الخاص ضعيفا نتيجة لضعف تفعيل القوانين ذات العلاقة واهمها قانون الاستثمار وحماية المنتج الوطني، فضلاً عن ضعف الجانب الأمني.

بعد إحداث عام 2003 تاثر القطاع الصناعي الخاص بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بسبب التغير السياسي من نظام الحكم الشمولي إلى النظام ألتعددي الديمقراطي، وتبعا لذلك تغيرت النظرة إلى النظام الاقتصادي اذ جرى التحول إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي وتفعيل دور القطاع الصناعي الخاص بأعطاءه مجالا لممارسة نشاطه في الاقتصاد العراقي وهذا ماأكفله الدستور.

من هنا جاء الاهتمام بدراسة حالة القطاع الصناعي الخاص ودور العوامل الجغرافية في إكسابه خصائص محددة، وفي التأثير على تغيره زمانياً خاصة خلال السنوات الأخيرة من خلال تتبع حالة القطاع الصناعي الخاص. وبالاعتماد على البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء ودائرة التخطيط الصناعي وذلك لرسم صورة دقيقة لواقعه واتجاهات تغيره وخصائصه الحالية والمتوقعة مستقبلاً.

إن القطاع الصناعي الخاص ليس له دور في تحريك الاقتصاد العراقي مقارنة بالدول المتقدمة وبعض الدول النامية ولكن بإمكانه لعب دور اكبر في الاقتصاد إذا ما توفرت له البيئة المناسبة والتشريعات القانونية التي توفر الحماية له مع تناسب الإمكانات المتاحة مع حجم الصناعات إذا ما استثمرت بشكل علمي.

مشكلة البحث Problem of Research: –

1– هل هناك استراتيجيات تدعم القطاع الصناعي الخاص في محافظة ديالى؟

فرضيه البحث Hypotheses: –

1– هناك استراتيجيات تدعم القطاع الصناعي الخاص .

هدف البحث Objective of Research: –

إن الهدف الرئيس من هذا البحث هو تسليط الضوء على أهم نقاط قوة القطاع الصناعي الخاص في محافظة ،ومحاولة ربطها بالا رضيه الحقيقية للواقع الميداني للاقتصاد العراقي، فضلا عن بيان نقاط ضعفه ومعوقاته وتأثيرها على المجتمع العراقي وفرص التطور المتاحة وصولا إلى أيجاد معالجات وحلول تفضي إلى تأهيل القطاع الصناعي الخاص .

أهمية الدراسة :–

هو تأكيد دور الحكومة وفقاً لاقتصاد السوق. مع تشجيع الاستثمار الخاص لرفع وزيادة الكفاءة في القطاع الصناعي الخاص،وأيضا ضمان تدفق استثمارات جديدة وتكنولوجيا حديثة غير مضرة بالبيئة، بالإضافة إلى الوقوف على ايجابيات القطاع الصناعي الخاص لتفعيل دوره في الاقتصاد العراقي .

حدود البحث: –

دراسة واقع القطاع الصناعي الخاص في محافظة ديالى وفيما يخص الحدود المكانية تقع محافظة ديالى فلكيا على دائرتي عرض (33.3 – 35.60) شمالا وخطي طول (44.22 – 45.56) شرقا، وهذا يعني أنها تقع ضمن نطاق العروض المعتدلة الدفيئة في النصف الشمالي، إما ما يخص الموقع الجغرافي تقع المحافظة ضمن الجزء الأوسط من شرقي العراق يحدها من الشمال الشرقي محافظة السليمانية ومن الغرب صلاح الدين ومن الشرق إيران ومن الجنوب محافظة بغداد ومن الجنوب الشرقي محافظة واسط، ينظر إلى خارطة (1) وتبلغ مساحتها (17،685) كم^2 بنسبة (4،1%) من إجمالي مساحة العراق البالغة (434،128) كم^2 تضم المحافظة ستة أقضية ،كما في الجدول(1) والخارطة(2).

خارطة (1)
موقع منطقة الدراسة من العراق لعام (2020)

المصدر: الهيئة العامة للمساحة ، اطلس العراق ، خارطة العراق الادارية ، مقياس 1:2000000 .

جدول(1)

التقسيمات الإدارية لمحافظة ديالئ بحسب المساحة لعام (2021)

ت	القضاء	المساحة كم^2	%	الترتيب
1	بلدوز	6280	35.51	1
2	خانقين	3512	19.85	2
3	الخالص	2994	16.92	3
4	كفري	2236	12.64	4
5	بعقوبة	1630	9.27	5
6	المقدادية	1033	5.84	6
	المجموع	17685	100	

المصدر: الباحثة اعتمادا على وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاء الصناعي ، مجموعة الإحصائية السنوية لمحافظة ديالئ ، 2021، ص 22-23.

المبحث الأول: القطاع الصناعي الخاص – المفهوم والنشأة

المحور الأول" :- مفهوم القطاع الخاص

اختلفت التعريفات باختلاف طريقة تناول الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي لهذا القطاع ومن هذه التسميات هي حسب طبيعة الملكية فتسمى الملكية الخاصة (Private Property) او قد تسمى الملكية الفردية (Personal Property) او حسب طبيعة النشاط الاقتصادي كان يسمى النشاط الخاص (Private Activity) او نشاط فردي (Activity Personal) وقد يكون حسب التقسيمات القطاعية للنظام الاقتصادي يسمى القطاع الخاص (Private Sector) وهو القطاع الذي يتولى الإفراد او الجماعات غير المرتبطة بالدولة [1]،

خارطة (2)

التقسيم أإداري لمحافظة ديالئ لعام 2020.

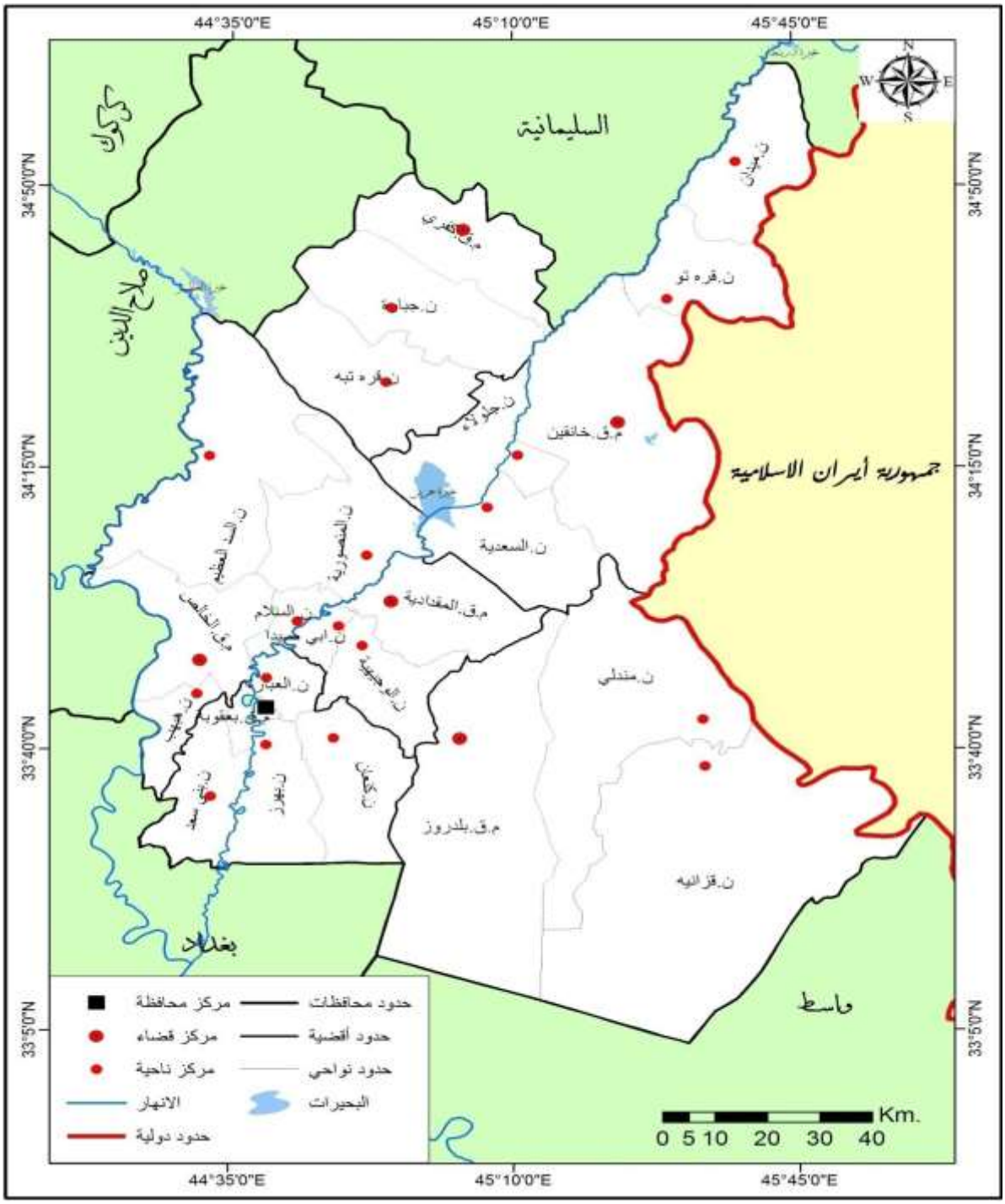

المصدر: الهيئة العامة للمساحة ، أطلس العراق ، خارطة ديالئ الإدارية ، مقياس 1: 2000000، 2020

وتختلف التعريفات ،أيضا لهذا القطاع حسب النزعة الايدولوجية للنظام السياسي والاقتصادي القائم في تلك الدول من حيث المنهج سواء كان رأسمالي او اشتراكي ، لذا فان البعض يعرف القطاع الخاص بأنه يمثل احد الأجزاء المهمة من اي نظام اقتصادي وتتولى إدارته الشركات المساهمة لأشخاص معينين او إفراد أنفسهم[1] ،ويذهب تعريف أخر ا، إضافة جوانب جديدة للقطاع الخاص الا وهو قطاع العائلات (Hours Hold Sector) وهو القطاع الذي يضم مجموعة من الإفراد الذين يهدفون من خلال نشاطاتهم وتصرفاتهم إلى إشباع حاجاتهم المعيشية [2]،فيما يرى البعض القطاع الخاص بانه قطاع الاقتصاد القومي الذي تكون الملكية فيه ملكية خاصة وفيه يكون تخصيص الموارد الإنتاجية من خلال قوى السوق وليس من خلال السلطات العامة[3] .

إما بالنسبة للتعريفات التي تناولت القطاع الخاص بصيغة مشروعات نرى البعض عرفه بالمشروعات الفردية او الصغيرة او المشروع الخاص (Private Project) وهو ذلك المشروع الذي يكون فيه ملكية رأس المال ملكية خاصة ويأخذ فيه الطابع الشخصي جانباً كبيراً فقد يتولى كل عمليات هذا المشروع شخص واحد او عائلة معينة من حيث إدارته وتشغيله ،فضلاً عن تمويله لهذا نرى إن صاحب المشروع يكون في تماس مباشر مع كل ما يجري في العملية الإنتاجية واحتياجاتها من مدخلاتها إلى مخرجاتها ، ومن مزايا هذا النوع من المشروعات أنها تمتاز بسهولة التكوين بحيث لا تحتاج إلى إجراءات وتنظيمات معقدة لتكوينها بقدر ما تحتاج إلى الحافز او الدافع الشخصي للعمل والاستثمار لدى صاحب المشروع [1] ،إما البعض فيبين المشروع الفردي (Personal Project) على انه مجموعة من الفعاليات الاقتصادية تجري بقصد تحقيق الإرباح من إفراد يعملون في المشروع، إما بصفة منظمين فرديين او عن طريق المشاركة ، جمعيات ، شركات مساهمة ، وفي بعض الأحيان يتم استخدام مثل هذا المصطلح لتميز مثل هذه الأنشطة عن الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الدولة [2] ،من كل ما تقدم نلاحظ بان القطاع الخاص من كل تعريف من التعاريف التي ورد ذكرها لم يكن قطاعاً موحدا اذ يتراوح بين اختلاف في طبيعة المنظمين وطبيعة العمل الذي يقمون به والهدف منه . لهذا فان العامل المهم الذي يحدد فاعلية وتأثير القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي هو بعد النظر والدافع للإبداع الذي يمثل القوة الوحيدة القادرة على دفع القطاع الخاص الى ان يقوم بمشاريع ناجحة ومبدعة في مختلف النواحي الاقتصادية لذا على الحكومات ان توفر البيئة الاقتصادية المناسبة والتشجيعية للقطاع الخاص[3] ، تتصرف الدولة مع القطاع الخاص من منطلق الاعتبارات الاقتصادية وإستراتيجية التنمية فيها ويمكن القول ان القطاع الخاص العراقي هو ذلك الجزء من الاقتصاد العراقي الذي يديره رجال الإعمال العراقيون وأصحاب رؤوس الأموال

من الصناعيين وتجار مزارعون وأصحاب المرافق الخدمية بالتنسيق مع الجانب الحكومي خدمة لإستراتيجية التنمية في العراق ودعما لهذا القطاع.

المبحث الثاني الاستراتيجيات وسياسة البدائل الحديثة

إن الهدف من صناعة استراتيجيات مع اختيار سياسة البدائل الحديثة هو التطرق إلى مشكلة التباين المكاني المتعلقة بالسكان والثروات والاستثمارات وذلك للوصول إلى رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية بكل الاقضية التابعة لمحافظة ديالئ . تتبنى هذه الأفكار في صنع سياسات جديدة نعطي الفرصة لجذب واستقطاب أنشطة صناعية تساعد في حل مشكلة الركود الاقتصادي التي تعاني منها منطقة الدراسة .

ان الاستراتيجيات الحديثة تهدف إلى وضع أساس لمستقبل النشاط الصناعي التابع للقطاع الخاص في محافظة ديالئ وفق أساليب وطرق حديثة تعتمد على البني الارتكازية القديمة مع محاولة تنميتها بشكل يتناسب مع التطور الصناعي الحديث لذلك يجب إتباع أساليب تساعد في المضي إلى مستقبل صناعي ناجح يتم ذلك عن طريق الاعتبارات الآتية :-

1- خلق التوازن في بناء النمط المكاني الصناعي بين الاقضية التابعة لمحافظة ديالئ حسب الإمكانيات المتاحة في كل قضاء سواء كانت (بشرية – اقتصادية – طبيعية).
2- خلق صناعات قادرة على تحقيق نمو اقتصادي تنافس الأسواق العالمية وذلك عن طريق إعادة هيكلية الفروع الصناعية وفق برامج حديثة هدفها قيمة المنتجات الصناعية
3- دعم القطاع الخاص عن طريق توفير الظروف الملائمة لنجاح المنشات الصناعية التابعة له عن طريق التسهيلات مثل الاعفاء الضريبي والكمركي فضلا عن تسهيلات الحصول على الأراضي المخصصة للصناعة .

ثالثاً:- استراتيجيات أخرى وفق نماذج عالمية على النحو الأتي : -

أولا :- التوجهات التنموية وفق للإستراتيجية الغير متوازنة :-

يهدف هذا النموذج إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال اعادة توزيع الاستثمارات ضمن منطقة الدراسة مع التركز على المناطق النائية ضمن الحدود الادارية لمنطقة الدراسة الغير مستثمرة صناعيا بشرط توفر امكانية الاستثمار ضمن هذه المناطق وذلك لتعزيز مستوى التركز الصناعي بين الاقضية .اي اختار مناطق نائية تعمل كحافز يسحب الاستثمارات الصناعية من المراكز الحضرية وذلك لزيادة الحوافز والدخول ضمن كل قضاء عن طريق زيادة الخدمات والبنى الارتكازية مع

اختيار مواقع الانشطة الصناعية وفق اعتبارات بيئية واقتصادية واجتماعية جديدة فضلا عن تحديد الامكانيات المتاحة مقارنة بالانشطة الصناعية الواجب توفرها . ان الهدف من صياغة هذا النموذج هو :-

1- استغلال الامكانات الزراعية المتوفرة في اقضية محافظة ديالى اذا جميع الاقضية التابعة لمنطقة الدراسة تمتلك مساحات زراعية واسعة يمكن استغلالها بشكل لتبية متطلبات نجاح هذا النموذج عن طريق اقامة صناعات تابعة للقطاع الخاص وهي الصناعات الغذائية التي تعتمد على المواد الاولية الزراعية او استغلال الجانب الاخر للزراعة وهي الثروة الحيوانية عن طريق بناء مشاريع تخص صناعة الجلود والنسيج .

2- التركيز على الصناعات الانشائية مثل صناعة (الطابوق والحجر الكللس والرمل والحصى والمقالع الرمل في شمال قضاء الخالص منطقة (الصدور)

ثانياً:- التوجهات التنموية وفقا للاستراتجيات المتوازنة :-

يهدف هذا النموذج الى تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية اي تقليل الفجوات بين المناطق اي عدم حصر الاستثمارات في مناطق محددة وفق عدة اعتبارات منها :-

1- التركز على المناطق المتخلفة صناعيا من خلال سحب الاستثمارات اليها .

2- -اعادة توزيع الدخل مع تقليل التفاوت في مستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي والعمراني .

3-عتمد النموذج على حجم السوق الذي يحفز حجم الاستثمار

4-رفع كفاءت الانشطة الصناعية ضمن كل قضاء .

ثالثا : نموذج استراتيجيات انشاء المجمعات الصناعية :

المقصود بهذا النموذج هو انشاء مجمعات صناعية* ،انشائية ، هندسية ، معدنية ضمن الاقضية التي تقل فيها النشاطات الصناعية مثل قضاء (بلدروز – الخالص – المقدادية – كفري – خانقين) يتميز هذا النموذج باعطاء خصوصية للقضاء الذي تنشاء فيه مثل تلك المجمعات تتمثل بالاتي :-

---

*- المجمع الصناعي :- مجموعة من الانشطة تتركز في موقع معين تتميز بالتكامل الوظيفي ، من حيث اعتماد احد الانشطة الصناعية على مخرجات انشطة اخرى كما ترتبط هذه الانشطة فيما بينها بعلاقات

ارتباط من الناحية التكنولوجية و الاقتصادية والجغرافية بحيث ان اي تغير في العملية الانتاجية يطرا على اي نشاط فانه يؤثر بصورة مباشرة على الانشطة الصناعية الاخرى

1- يحقق التكامل والترابط الوظيفي بين الانشطة الصناعية

2- زيادة فرص الاستثمار الصناعي عن طريق المزايا الموقعية للقضاء والتي تسهم في دورها الى رفع مستوى الانتاج ضمن منطقة المجمع الصناعي

3- يساهم النموذج في استقطاب الانشطة الصناعية الجديدة وبالتالي رفع حجم الوفورات الاقتصادية

4- يسهم في استغلال القوى الفائضة ؟ والموارد الطبيعية المتاحة في الاقضية النائية

5- يسهم في تطوير البنى الارتكازية في المناطق المختارة لبناء المجمعات الصناعية مثل المجمع الصناعي في بعقوبة

رابعا:- التوجيهات المستقبليه وفقا لنموذج استراتيجيه الاعتماد على الانشطه الصناعيه التابعه للقطاع الخاص 0

1- استراتيجيه احلال الواردات:- اعتمد االنموذج الى اعاده تاهيل الصناعات التابعه للقطاع الخاص لغرض تلبية احتياجات الاسواق المحليه في منطقه الدراسه فضلا عن رفع كفاءه البضائع المصنعة بشكل يناهض اسلع المستورده من الخارج 0

2- يحث هذا النموذج ايضا تشجيع القطاع الخاص لاقامه صناعات تتبع سلع استهلاكيه بديله للسع المستورده في منظمه الدراسيه مثل الصناعات (الجلديه ،الدوائيه ،الغذائيه)0

من خلال المتابعه الميدانيه لمنطقه الدراسه اختفاء صناعه تحضير الجلود فضلا عن الصناعة النسيجه التي كانت تمتاز بالجوده العاليه مقارنه معه المستورده اهملت لعدم وجود استراتيجيه تهدف الى الدعم المحلي0

-من اهم معوقات هذا النموذج

1- قلة الواردات يقابلها استيراد المواد الاوليه ورسائل الانتاج لهذا تعد مرهونه بالجانب السياسي ودرجه امن و استقرار الدوله فضلا عن ارتفاع كلفه الانتاج مما يؤدي الى رفع اسعار السلع المنتجه لذلك تعد قيمه السلع المستورده اقل كلفه من الانتاج المحلي 0

2- استراتيجيه التصنيع من اجل التصدير في الصناعات التابعه للقطاع الخاص 0

تشجيع الصناعه في القطاع الخاص لبناء منشات متطوره لغرض التصدير ومن شروط نجاح هذه المشاريع هو تحقيق الاستقرار الامن و السياسي لتشجيع المستثمرين في القطاع الخاص

لبناء منشات صناعيه تختص في بضائعها للتصدير و ايضا يجب ان تكون سعر البضائع ينافس سعر البضائع المستورده وذلك لزياده الطلب عليها 0

ومن اهم العقبات التي يزاحم تطبيق هذه النماذج :

1- المنافسه الكبيره للسلع المستورد قياسا بالسلع المحليه وذلك بسبب التجارب العالميه الكبيره في مجال التصنيع 0

- الجانب الامن و السياسي الغير مستقر بسبب الازمات الاقتصاديه للدول المنتجه و المستورده 0

-الحمايه الجمركيه للدول المستورده لحمايه منتجاتها الصناعيه 0

الاستنتاجات

1- ان الموقع الجغرافي الاستراتيجي لمحافظة ديالى، الذي يمثل الخط الرابط بين المحافظات الجنوبية والشمالية يعد من اهم المقومات التي ساعدت على جذب العديد من الصناعات التي تعود بداياتها لعهود قديمة ، وبهذا الموقع تمثل المحافظة سوق واسع للمنتجات الصناعية اذا ما استثمرت بشكل علمي .

2- محافظة ديالى تمتلك العديد من الصناعات التي اهملت كالصناعات الانشائية والكيميائية والهندسية والخشبية .

3- ادى الاهمال الصناعي التابع للقطاع الخاص الى انخفاض معدلات النمو الصناعي نتيجة الاوضاع التي مرة بها العراق بشكل عام والتي انعكست سلبا على عدم الاستقرار الصناعي مقابل ذلك ارتفاع في قيمة مستلزمات الانتاج وارتفاع اجور العاملين التي تضاعفت عن السنوات السابقة .

4- يحتل مركز قضاء بعقوبة وقضاء بلدروز النسبة الاكبر من عدد المنشآت والعاملين مقارنة مع باقي الاقضية التي تقع ضمن الحدود الادارية لمحافظة ديالى

5- ان محافظة ديالى تمتلك المقومات الطبيعية تتمثل في الرمل والحصى والجبس كما في ناحية المنصورية التابعة الى قضاء الخالص فضلا عن مواردها من الانتاج النباتي والحيواني وايضا توفر المقومات البشرية التي تعتبر اساس النشاط الصناعي لا كنها لم تستثمر بالشكل العلمي .

6- الضعف في الخطط الاستراتيجية الصناعية التي تتلاءم مع الامكانات المتاحة في المحافظة.

7- لا توجد سياسة صناعية تهدف الى تطوير المنشاة الصناعية او اقامة مشاريع صناعية مدعومة من قبل الدولة .

المقترحات

1- من الضروري جدا اجراء دراسات استراتيجية صناعية تعتمد على الامكانات المتاحة والمؤهلات ضمن الاقضية المتخلفة في المحافظة .

2- تطوير خدمات البنى الارتكازية

3- التأكيد على اقامة صناعات جديدة تخدم التكامل الصناعي بين الصناعات القائمة.

4- دعم المنتجات المحلي عن طريق فرض رسوم كمركية على المنتجات المستوردة .

5- توفير القروض المالية الميسرة للمستثمر في المجال الصناعي .

6- تشجيع المستثمرين عن طريق الاعفاء من الضربة .

7- تحسين نوعية المنتجات الصناعية لزيادة الطلب عليها .

8- ضرورة دعم النشاط الزراعي الذي يمثل القاعدة الرئيسية للصناعة .

9- مرعاة الاعتبارات البيئية في توزيع المشاريع الصناعية .

10- وضع الحلول المناسبة لمعالجة المشاكل التي تعاني ، منها الوحدات السكنية ضمن المشاريع الصناعية .

11- اعادة تاهيل الصناعات الجلديه لمن خلال تتوطن هذه الصناعات في قضاء الخالص لكونه الاكثر توجد فيه هذي الصناعه الواجب تطويرها من خلال دعم القطاع الخاص لتلبيه الحاجه المحليه وايضا تعد للتصدير او تحضيرها لصناعات اخرى ايضا تابعه للقطاع الخاص اي الجلود سوما تصبح ماده اوليه

12- ان التركيب الجيلوجي الذي تتمتع به منطقة الدراسة يعد تركيبا اقتصاديا متنوعا من خلال توافر النفط والغاز حيث بلغت حقول النفط المكتشفة عام 2021 حوالي 20 حقلا كذلك يحتوي البنية الجيولوجية لمحفظة ديالى خامات اللافلزية (انشائية) من الجص والحصلى والكلس .....الخ تسهم في اقامت معامل في اقضية خانقين وكفري لما تمتلك كن امكانيات متاحة .

13- انشاء مصرف صناعي في محافظة ديالى اسوة بالمصرف الزراعي لتلبة احتياجات المشتثمرين من تسهيلات مصرفية وقروض مالية للنهوض بالقطاع الصناعي الخاص

المصادر

1-معن ثابت عارف ، واقع القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، 2001،

2-معن ثابت عارف ،مصدر سابق ، ص 12.

3-حسين عمر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، 1967،ص224-227.

4- جواد العناني، مستقبل القطاع العام والخاص في الوطن العربي . ندوة عقدها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع صندوق للاتمان الاقتصادي ، القاهرة ، 14-17/ ايار/ 1990 ، بيروت ، ص873.

5 - حسن كريم حمزة، مناخ الاستثمار في العراق، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، الينة 8، العدد الثالث والعشرون، 2012 .

6 -عبد المنعم السيد علي، تجربة العراق مع القطاعيين العام والخاص ومستقبل التجربة، ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، بيروت ، 1990، ص322

7 - حسن نوري العامري، القطاع الخاص في العراق الواقع والمستقبل المطلوب، مجموعة من الباحثين، الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح، الجزء الاول، الندوة التاسعة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2005، ص 199.

8 - تقرير الاقتصادي العراقي لعام 2014 ، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، بغداد، 2014 ،ص40